

السياسة البريطانية والمصرية تجاه السودان

(١٨٨٢ - ١٨٨٥ م)

British and Egyptian Policy Toward Sudan (1882 -1885 AD)

أ. مشارك . جامعة الجزيرة
كلية الآداب. قسم التاريخ

د. فتح الرحمن محمد الأمين العراقي

المستخلص:

يهدف البحث للحديث عن تداعيات النصيحة البريطانية للحكومة المصرية لإخلاء السودان، وذلك بالحديث عن السياسة البريطانية في السودان خلال سيطرة الحكومة التركية المصرية عليه، وذلك بتقديم صورته وافيته عن تلك السياسة وتقلباتها مابين الإهمال وعدم الإكتراث إلى تغييرها بفرض إخلاء السودان على الحكومة المصرية وكذلك الحديث عن تغير هذه السياسة باقرار مبداء التدخل العسكري لاحقاً عندما تقرر إستعادة السودان، وتتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة على السؤال الرئيس وهو كيف نصحت الحكومة البريطانية الحكومة المصرية بإخلاء السودان، وماهى النتائج التى ترتبت على تلك النصيحة التى عملت الحكومة المصرية على تنفيذها. إستخدم الباحث في كتابة الدراسة المنهج التاريخي (الوثائقي) التحليلي وذلك بمحاولة الإستفادة من المصادر الأولية والثانوية لبعض المعاصرين، والإستفادة من الدراسات السابقة في الموضوع، وأهم النتائج التى توصل لها تتمثل في تبني بريطانيا العظمى خلال فترة الحكم التركي المصري في السودان (سياسة السلبية وعدم الإكتراث لما يحدث في السودان) وأراد الانجليز من إستخدام هذه السياسة متعمدين أن يخلقوا في السودان حالة تسمح لهم بتطبيق (نظرية الارض الخلاء التي لا صاحب لها) وإستغلال ذلك لخلق أساس قانوني تستند عليه في الإستيلاء على السودان امام الدول الاوربية المنافسة لها أو غيرها مثل تركيا ابرز الطامعين في السودان، كانت الحكومة المصرية خاضعة للإحتلال البريطاني موافقة على أوامره، ونجدها قد وافقت على تنفيذ تعليمات بريطانيا بأخلاء السودان ولا شك أن ذلك الخضوع لإرادة الحكومة البريطانية كان ضربة قاضية لكرامة خديوي مصر وحكومته.

British and Egyptian policy toward Sudan (1882 - 1885 AD)

Dr.Fath al-Rahman Mohammad Al-Amin

Abstract:

The research aims to talk about the repercussions of the British advice to the Egyptian government to evacuate Sudan, by talking about the British policy in Sudan during the Turkish-Egyptian government's control over it, by providing an adequate picture of that policy and its fluctuations between neglect and indifference to its change by imposing the evacuation of Sudan on the Egyptian government And the reasons for its failure when Gordon Pasha was assigned to implement it in Sudan, as well as talking about changing this policy by approving the principle of military intervention later when it was decided to restore Sudan. That advice that the Egyptian government worked to implement. In writing the study, the researcher used the analytical (documentary) historical approach, by trying to benefit from the primary and secondary sources of some contemporaries, and to benefit from previous studies on the subject. Paying no attention to what is happening in Sudan) and the British wanted to deliberately use this policy to create a situation in Sudan that would allow them to apply (the theory of empty land that has no owner) and exploit that to create a legal basis upon which to base the seizure of Sudan before the competing European countries or others such as Turkey. The most prominent aspirants in Sudan, the Egyptian government was subject to the British occupation, approving of its orders, and we find that it had agreed to implement Britain's instructions to evacuate Sudan. There is no doubt that that submission to the will of the British government was a fatal blow to the dignity of the Khedive of Egypt and his government.

مقدمة:

نجحت بريطانيا في السيطرة على مصر بعد إنتصارها على الجيش المصري في معركة التل الكبير في 14 / سبتمبر سنة 1882م، وقد كفل لها هذا الإنتصار السيطرة على قناة السويس الشريط الملاحي الوحيد المؤدي لمستعمراتها في الهند، ليبدأ الإحتلال البريطاني لمصر والذي إستمر لأكثر من سبعين عاما على الرغم من التعهدات البريطانية المتكررة بالجلاء عن مصر عند إستباب الأمن، وفي أعقاب ذلك قامت بريطانيا باستدعاء سفيرها في الأستانة اللورد دوفرين (Duffrin) ليقوم بتنظيم الأوضاع السياسية والإقتصادية وفقاً لمصالح بريطانيا العظمى الاستعمارية، وذلك لوضع تصور عام للإصلاحات الضرورية والمطلوبة في كافة المؤسسات المصرية وتقديم الاقتراحات اللازمة لإدارة شؤونها.1 وقد قام اللورد دوفرين بوضع تصور عام للإصلاحات المطلوبة لإدارة الشؤون المصرية فيما عرف لاحقاً بمسمى (القانون الأساسي) الذي صدر في أول شهر مايو 1883م، وكانت أهم ملامح هذا القانون الجديد على النحو الآتي: 2

- 1 / تسريح جيش احمد عرابي الذي قام بالثورة على أن يعاد تشكيله تحت إشراف بريطانيا.
 - 2 / ألا تتولى إنجلترا الحكم المباشر في مصر، بل تبقى السلطة في يد الخديوي ووزرائه تحت إشراف بريطانيا.
 - 3 / إستمرار السيادة العثمانية على مصر خوفاً من إثارة مشاكل مع السلطان العثماني.
 - 4 / العمل على صيغ الإدارة في مصر بالصيغة الانجليزية (سياسة الاجلنزة).
 - 5 / إلغاء المراقبة الثنائية إكمالاً لإنفراد بريطانيا بمصر.
 - 6 / إلغاء مجلس النواب وإقامة مجلس صوري عرف لاحقاً باسم (مجلس شورى القوانين) الذي يتكون من 30 عضواً تعين الحكومة فيه 14 عضواً.
- ولكن نجد أن بريطانيا لم تحتفي بانتصارها وسيطرتها على مصر بعد أن تناهت إلى مسامعها الحوادث الداهية التي تجري في السودان نتيجة لقيام ثورة دينية تهدف لإجتثاث الحكم التركي المصري من السودان، بل وجدت أن هذه الثورة لها أهداف تتعلق بتحملها لمسئولية تخليص المسلمين من الحكم التركي في العالم العربي اجمع.

سياسة السلبية وعدم الإكتراث البريطانية لما يحدث في السودان :

خلال مراقبة بريطانيا لما يحدث في السودان وجدت أن الحكمدار محمد رؤوف قد سعى لإنتهاج سياسة التصعيد العسكري وقد قام بوضع خطة تهدف إلى إعتقال محمد المهدي في الجزيرة ابا في بداية الإعلان عن مهاديته عبر المنشورات ولكنه لم ينجح وواجه أول هزيمة عسكرية اخلت بميزان القوى المحلي، حيث تسببت المحاولتين اللتين دبرهما في اواخر عهده ضد المهدي في خسارة منصبه، ورغم تلك الأحداث، نجد أن هذه السياسة التي كانت بريطانيا تتبعها فيما يخص تطور الاوضاع الثورية في السودان عند إندلاع الثورة المهدية كانت هي (سياسة السلبية وعدم الإكتراث لما يحدث في السودان) حتى بعد أن تمت إثارة مسألة السودان في مجلس العموم البريطاني عبر تقديم حوالي

١ تميوثي ميتشل، إستعمار مصر، ترجمة بشير السباعي، احمد حسان، مدارات للابحاث و النشر،

٢٠١٢م، ص ٥٥

٢ المرجع نفسه

سبعة عشر مسألة مستعجلة في فترة لم تتجاوز الشهرين مما اعتبره رئيس الوزراء السير غلادستون مضيقاً لزمين المجلس وعرقلة لأداء الحكومة عن تنفيذ مهامها، كما أن المعتمد البريطاني في مصر كان مشغولاً بتصفيه المشكلات التي خلفتها الثورة وتعويض الأجانب عما لحق بممتلكاتهم من أضرار نتيجة للحرائق التي حدثت في مدينة الاسكندرية، هذا بالإضافة لما تعانيه مصر من ضعف مالي

وارتباك إداري وإقتصادي عجزت معه عن مد يد العون لحكماء السودان.³ في هذه المرحلة اكتفت بريطانيا بارسال الكولونيل ستيوارت للتقصي والإستطلاع عن الأحوال في السودان ومن ثم كتابة تقرير عن الأوضاع فيه للحكومة البريطانية، وبالفعل وصل الكولونيل ستيوارت السودان في عهد الحكماء عبد القادر حلمي الذي جاء خلفاً للحكماء محمد رؤوف باشا الذي خسر منصبه بسبب الهزائم الكبيرة التي أنزلها محمد أحمد المهدي عليه وعلى جنود حكماءه، وقد حاول الكولونيل ستيوارت أن يكتب تقريراً شاملاً يحتوى على كل ما يخص شئون السودان الاقتصادية والاجتماعية، مما أوقعه تحت دائرة شكوك الحكماء عبد القادر حلمي الذي لم يكن ملماً بطبيعة المهمة التي يقوم بها ستيوارت، مما أدى لإستفساره لدى الحكومة المصرية التي توصلت إلى نتيجة أن مهمة الكولونيل مهمة استخبارية تتعلق بجمع معلومات عن الثورة المهدية، ولكن على الرغم من تفهمها لطبيعة مهمة ستيوارت إلا أنها طلبت من الحكماء عبد القادر حلمي بعد أن يتعاون معه أن يضعه تحت المراقبة.⁴

ولكن الباحث يعتقد أن هذه المهمة كانت تخدم نوايا بريطانيا فيما يتعلق بتخطيط بريطانيا للسيطرة على السودان لاحقاً، وعلى الرغم من أن إبراهيم فوزي باشا كان قد ذكر أن هناك معلومات راجت بأن طبيعة المهمة كانت ثنائية بحيث شملت التقصي عن أخبار تتعلق بالكشف والتدقيق في نوايا وتخطيط عبد القادر حلمي الذي تحدثت وراجت بعض الأخبار عن عزمه للاستقلال بالسودان، وكانت نتيجة ذلك التقرير الذي كتبه الكولونيل ستيوارت ضمن تقريرين أحدهما كان عن أحوال السودان الشرقي والآخر عن السودان عموماً فيما يعرف بالسودان التركي المصري وقد توصل فيه للاتي:⁵

1 / أكد على أن مصر راغبة في التمسك بممتلكاتها في السودان .
2 / وإن مشروع إخلاء السودان الذي تنوي بريطانيا طرحه على مصر لن يجد القبول لأن الحكومة المصرية والشعب المصري يرفضان فكرة إخلاء السودان بأي حال من الأحوال .
والجدير بالملاحظة إن تقرير ستيوارت وكذلك تقرير اللورد دوفرين سفير بريطانيا في الأستانة والذي كلف بتنظيم أوضاع مصر بعد الاحتلال البريطاني لم يوصيا بضرورة ترك مصر لممتلكاتها في السودان رغم الثورة المنتشرة في ربوعه وهزائم الحكومة التركية المصرية العسكرية على يد أنصار المهدي، ولكن الكولونيل ستيوارت قد تناول الأسباب التي أدت لقيام هذه الثورة وما يلزم من إصلاحات حاسمة وسريعة لتوطيد سلطان الحكومة في الأقاليم القليلة التي بقيت في حوزتها.⁶
أما اللورد دوفرين فقد كان كل ما أشار به الإعتراف بالامر الواقع وذلك بأن تتخلى مصر عن إقليم

٣ مكي الطيب شبيكة (بروفيسر) السودان عبر القرون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م، ص ٣٣٩

٤ المرجع نفسه

٥ إبراهيم فوزي، كتاب السودان بين يدي غردون وكنتشر، دار الكتب و الوثائق القومية ، مصر، ج ١ ،

١٥٢٠م ص ١٢٢

٦ محمد فؤاد شكرى، مصر والسيادة على السودان، دار الفكر العربي ، مصر، ص 50

دارفور واجزاء من اقليم كردفان التي يسودها الإضطراب على أن تكتفي بحفظ سلطاتها في سنار والخرطوم أي الأجزاء التي ما زالت حتى ذلك الحين في حوزتها، بل كان اللورد دوفرين ضد فكره الإخلاء ويعتبرها امراً يتعارض مع مصالح مصر الإقتصادية، وكانت رؤية اللورد دوفرين تتماشى مع رؤية الحكومة المصرية وتتخلف مع رؤية الحكومة البريطانية التي كانت تري ضرورة الإنسحاب، مما جعل الحكومة البريطانية تحجم عن تقديم اي مساعدة فنية او عسكرية لجيش هكس باشا عند مشاركته في المعارك التي كانت تجري داخل السودان.⁷

وعلى الرغم من أن تاريخ التدخل البريطاني في السودان لم يكن بالأمر الجديد وإن كان لم يتجاوز إساءة النصيح وفي بعض الحالات مارست بريطانيا على مصر أشد انواع الضغط السياسي والتهديد للحاكم من أسره محمد على وخاصة الخديوي إسماعيل الذي اسرف في إستخدام الاوربيين بناء على رغبة بريطانيا وضغطها، وخاصة فيما يخص محاربة تجارة الرقيق حيث فرضت على الخديوي تعيين صمويل بيكر حاكماً على مديرية خط الإستواء إستجابة لجمعية محاربة الرقيق في بريطانيا وكذلك فرضت عليه تعيين غردون بعد إنقضاء أجل بيكر لمواصلة الجهود في مجال مكافحة تجارة الرقيق، وخاصة أن الخديوي إسماعيل قد وقع مع بريطانيا اتفاقية لهذا الغرض في 1877م وقد إتبع سياسة لم تكن في مصلحة مصر ولا في مصلحة السودان بل اساءت إلى شطري وادي النيل إساءة كبيرة.⁸ مما جعل التدخل الأوربي في شئون مصر الداخلية بدعوى حماية الدائنين من تبذير الخديوي إسماعيل ومن سياسته المالية الخرقاء امراً محتوماً، حيث بدأ التدخل إستشارياً عن طريق لجان للتحقيق والتسوية، ولكنه إرتكز على سيطرة كاملة على الموارد المالية مثل إنشاء صندوق للدين ودخول وزيرين احدهما إنجليزى والاخر فرنسي للمالية والأشغال بجانب مسئولية كاملة على سلطات السكة الحديد والجمارك حيث كان الهدف تخليص الإدارة المالية من الخديوي إسماعيل وحصرها في وزارة يشترك فيها اوربيون أو تكون تحت رقابتهم.⁹

لذلك كان جوهر السياسة البريطانية فيما يخص المسألة السودانية وهي في شهورها الأوائل من إحتلالها لمصر يكتنفه الحيلة والحذر يقوم على عدم التورط في القيام بأعمال حربية في السودان والإكتفاء بما تقوم به الإدارة المحلية السودانية من جهود في محاربة الثورة المهديّة، بل لم يكن لدى الإدارة البريطانية ما يمنع مصر من التخلي عن أجزاء من السودان خاصة تلك التي تشهد التمرد ضد الحكومة التركية المصرية وأن تركز إهتمامها على الحفاظ على أمن وسلامة العاصمة الخرطوم، ولكن ادت هذه السياسة في النهاية لمقتل غردون باشا حاكم السودان كما سيأتي لاحقاً.¹⁰

تراجع بريطانيا عن سياسة السلبية وعدم الإكتراث تجاه ثورة السودان: بدأت بريطانيا في التراجع عن سياسة السلبية وعدم الإكتراث لما يحدث في السودان، بعد العديد من الحوادث الجارية في السودان التي في مقدمتها إنتصارات محمد المهدي في كردفان خاصة إنتصاره

- ٧ عبد الرحمن الرفاعي، مصر والسودان في اوائل عهد الاحتلال، دار المعارف، مصر، ١٩٨٣م، ص ١١١
- ٨ محمد محمود السروجي (دكتور) دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٨م ص ٣٦٦
- ٩ مكي شببكة (بروفيسر) وادي النيل بين ثورتين المهديّة والعرايبية، محاضرات معهد الدراسات الاضافية ج الخرطوم ص ١٢
- ١٠ محمد فؤاد شكري، مصر والسيادة على السودان، دار الفكر العربي، مصر، ص ٥٦

على حملة وليام هكس باشا في معركة شيكان التي إعتبرها الاوربيين بأنها كانت ضرباً من الجنون، بل اورد الرائد عصمت زلفو بأن احد لوردات مجلس العموم قد وصف تلك الهزيمة الكبيرة قائلاً (لعل التاريخ لم يشهد منذ أن لاقى جيش فرعون نجبه في البحر الأحمر كارثة مثل تلك التي حلت بجيش هكس باشا في صحاري كردفان حيث افنى عن آخره وقضى عليه قضاءً مبرماً) وبالفعل أعتبر بفناء هكس وحملته في كردفان في عام 1883م بدايه النهاية للحكم التركي في السودان.11

حيث تجاهل هكس كل النصائح التي قدمها له معاونون له ومبعوثي بريطانيا بعدم التوغل في كردفان وعدم مفارقة الضفة الغربية للنيل ولكن الغرور وعدم التوافق بينه وبين قاداته أدى لزعة الثقة وسط الجنود مما أدى لخفض الروح المعنوية للقوات الغازية وقد تبين لهكس باشا سوء تدبيرة بعدم الأخذ بأراء القادة الانجليز والمصريين الذين عملوا في تلك الجهات ولكن لم يكن لديه خيار سوى المواصله في المغامرة، وقد خاطبة الإمام المهدي وقدم له الدعوة لإعتناق الإسلام والمهدية وتفضيل السلامة على الهلاك ولكنه قد رد على هذه الدعوة رداً غارقاً في الغرور وبعيد كل البعد عن الواقعية (بانه قادر على إمساك السماء بسيفه اذا وقعت وأنه قادر على بسطت الارض بحذائه اذا تزلزلت) ولذلك ذهب إلى مصيره برفقة عشرة الف من الجنود الغزاة. وقد تحدث العديد من المؤرخين عن أسباب هزيمة جيش هكس باشا في شيكان وقد ارجعوا ذلك للتغيرات الإدارية التي حدثت في هيئة الحكم في السودان، حيث قام الخديوي بسحب اصلب العناصر في السودان وهو الحكمدار عبد القادر باشا حلمي وعين بدلاً عنه علاء الدين باشا حكمداراً على السودان وعين هكس باشا رئيساً للاركان في الجيش السوداني، وقد اثارت مسألة اعفاء الحكمدار عبد القادر حلمي العديد من التساؤلات باعتباره كان الشخص المناسب لمهمة القضاء على الثورة المهدية وقد استطاع أن يحصر نفوذ الإمام المهدي في نواحي كردفان مما جعل الإمام المهدي يدعو انصاره للإبتهال والدعاء قائلين (يا قادر اكفنا شر عبد القادر).12

كما استطاع أن يحاربه بسلاح الدين وذلك عبر حث مجموعة من العلماء المسلمين داخل وخارج السودان على إصدار بيانات تثبت بطلان الدعوة المهدية.13 وقام بتشجيع المصريين المقيمين في الخرطوم على التطوع للعمل العسكري وهم واسرهم ورقيقهم وقام بتدريبهم بنفسه تعزيزاً لجيشه و أساساً من الحكومة المصرية التي كانت في مواجهة الثورة العربية.14

وكذلك اثني عليه الكولونيل إستيوارت في تقريره وإستحسن إدارته وأعماله العسكرية، وقد تحسر علي إعفائه، وقد قام بتنفيذ تلك الدعاوي التي اشرنا لها والتي تحدثت عن عزم الحكمدار عبد القادر حلمي بفصل السودان عن الحكومة المصرية على خلفيه مطالبته للحكومة المصرية بأرسال خمسة عشر ألف جندي ليتمكن من القضاء على ثورة محمد احمد المهدي، بل إعتبر ذلك وشايه وسوء قصد من الذين روجوا لها عند الخديوي توفيق.15

١١ عصمت حسن زلفو، شيكان تحليل عسكري لحملة هكس باشا، شركة كررى للطباعة، الخرطوم،

ص ٥٤

١٢ شوقي الجمل، وعبد الله عبد الرازق، تاريخ مصر و السودان الحديث و المعاصر، دار الثقافة للنشر، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٣١٧

١٣ المرجع نفسه

١٤ محزون ، ضحايا مصر في السودان، مطبعة السفير الاسكندرية، ١٩٣٥م، ص ٢٠

١٥ ابراهيم فوزى ، المرجع السابق ، ص ١٢٣

النتائج التي ترتبت على هزيمة حملة هكس باشا :

وقد ترتب على هزيمة هكس باشا زيادة نفوذ الثورة المهدية والإمام محمد احمد المهدي كما كشفت ضعف (سياسة السلبية وعدم الإكتراث لما يحدث في السودان) التي كانت تتعامل بها بريطانيا مع تطور اوضاع السودان الثورية الأمر الذي دفع السير ايفلين بارنج بعد وصوله لمصر في منصب القنصل العام لبريطانيا حيث رأى ضرورة أن تتفاعل دولته مع أحداث السودان وأن تعترف بأهمية المسألة السودانية، وبالفعل إستجابت بريطانيا لذلك وبدأت خطوات لتصحيح مسار سياستها ولكن تحفظت على إرسال جنود للسودان مما أوقعها في تهمة التقاعس عن إنقاذ غردون باشا لاحقا وبدأت خطوات تصحيح سياستها عبر إسداء النصيح لمصر باتباع سياسة تنتهي باخلاء السودان.16 وتسارعت الأحداث نحو إخلاء السودان عقب هزيمة جيش هكس باشا في معركة شيكان على ارض كردفان، وعندما علمت الحكومة المصرية بخبر هذه الهزيمة في 23 نوفمبر اضطرت وإرتاعت وارسلت الخبر إلى مصر عبر التلغراف وبعثت وابوراتها في النيل الأبيض ونشرت قواتها من فشودة إلى الكوة وشات والدويم وشرعت في زيادة تحصين العاصمة الخرطوم، كما إتخذت عدة قرارات سريعة تمثلت في العمليات التالية:17

- 1 / إجلاء الحاميات العسكرية المصرية من مناطق خط الاستواء ودارفور وبحر الغزال وتجميعها في العاصمة الخرطوم لتقوية الحامية الموجودة .
 - 2 / والإبقاء على حامية أخرى في سنار وفتح طريق بربر سواكن.
- مما يدل على أن خطة الحكومة المصرية قد بنيت على المحافظة على الاقاليم في الوسط والشرق والشمال، بينما أدت هذه الهزيمة لإحداث حراك سياسي كبير في دار المندوب السامي في مصر حيث عقد ثلاثة من كبار العسكريين البريطانيين في مصر اجتماعا مع المندوب السامي البريطاني وذلك لصياغة موقف ورأي موحد تجاه ما يحدث في السودان وتمليك ذلك الرأي للحكومة البريطانية، وهم افلن وود (E Wood) واستفنسن (stephenson) والسير صوميل بيكر (Bekar) فخرج الاجتماع بأن الحكومة المصرية لن تستطيع إبقاء السودان تحت سيطرتها، بل ربما يتطور الامر إلى كيفية الإحتفاظ بمصر نفسها، لذا خرج الاجتماع بأن لا بد لمصر من الإنسحاب (Withdrawal) إلى حدود مصر، فأبرق اللورد كرومر المندوب السامي في مصر وزير الخارجية البريطاني بفحوى هذا القرار الذي الحق معه تنبيه لحكومة بلاده بانهم في دار المندوب السامي لا يمكنهم إلترام الصمت تجاه الوضع في السودان.18

وعلقت بروفيسر ميمونة ميرغنى حمزة على ذلك قائلة بأن فحوى القرار المرسل الذى في ظاهره الإخلاء وفي باطنة التخلي ليس بجديد، حيث سبق للمندوب السامي البريطاني كرومر القيام بتقديمه من قبل، وذلك عند ورود أخبار عن الصعوبات التي تواجه حملة هكس باشا في السودان ورأى كرومر إستحالة إرسال نجده من فرق بريطانية أو هندية أو وحدات من الجيش المصري الذى بدء

١٦ نعيم شقير، تاريخ السودان، تحقيق محمد ابراهيم ابوسليم، دار الجيل بيروت ١٩٨٠م، ص ٤٠١

١٧ المرجع نفسه، ص402

١٨ ميمونة ميرغنى حمزة (بروفيسر) تاريخ السودان الحديث ٢، نشر جامعة السودان المفتوحة،

٢٠٠٧م، ص٩

تشكيله تحت قيادات بريطانية، وهنا اقترح كرومر الحل الذي يتمثل في الانسحاب من السودان إلى أي نقطة على النيل يمكن الدفاع عنها، وإستخدم هنا مصطلح (Withdrawal) التي تعنى سحب ولكن دون أن يوضح أو يحدد ما إذا كان هذا الإجراء يعنى مجرد إخلاء (Evacuation) للسلطة المدنية والحاميات أم أنه تخلي (Abandonment) عن السودان، ووضحت بروفيسر ميمونة بأن هناك فرق في استخدام المصطلحين حيث يعنى الأول حاله مؤقتة وبينما يعنى الثانى حالة دائمة.¹⁹

وفي الجانب البريطاني نجد بعد هزيمة هكس باشا من قوات الإمام المهدي في يوم 5 نوفمبر 1883م نبذ السير غلادستون رئيس الوزراء البريطاني تلك السياسة السلبية ورفض كل المقترحات التي تقدمت بها الحكومة المصرية وأشار عليها بإخلاء السودان بحيث تنتهي حدودها الجنوبية عند وادى حلفا وكان ذلك في 1883م، وكانت هذه النصيحة منشأ الأزمة التي اودت بوزارة شريف باشا إلى نهايه أعمالها، ووضحت بريطانيا رؤيتها فيما يخص تدهور الأوضاع في السودان بالاتي:

1 / إن احتلال قواتها لمصر لا يفرض عليها الإشتراك فى عمليات عسكرية بقصد احتفاظ مصر بالسودان

2 / إنها لا تتحمل أى مسؤولية عما تتخذه الحكومة المصرية من إجراءات بشأن التعينات لحكمدارية السودان او للقوات المرسلة إليه.

3 / وكل ما يمكنها عمله هو أن تنصح حكومة مصر بالتخلي عن الاقاليم السودانية على الأقل حتى تكون قادرة تستطيع الدفاع عنها كمقدمه للدفاع عن مصر.

ولكن شريف باشا رئيس الحكومة المصرية رفض هذا المشروع وقام بالاتصال بالحكومة التركية وطلب مساعدتها للاحتفاظ بالسودان ولكن لم تستجيب الحكومة التركية وكذلك طلب من حكومة بريطانيا أن تقدم له جنود هنود أو بريطانيين لقمع الثورة في السودان ولكنها رفضت ذلك كما اسلفنا القول، واصرت على تنفيذ سياسة إخلاء السودان لان مصر حسب وجهه نظرها لم تعد كما في السابق تتوفر لها الإمكانيات المادية والعسكرية التي تمكنها من هزيمة قوات المهدي.²⁰

وقام شريف باشا رئيس الحكومة المصرية بتقديم مذكرة للقنصل الانجليزي في مصر ايفلين بارنج وضح فيه وجهه نظر حكومته، حيث قال أن الحكومة المصرية لا يمكن أن توافق على التخلي عن اراضي لا غنى عنها قط لضمان سلامة مصر وحياتها، وأن إخلاء السودان يتنافى مع الفرمانات العثمانية التي تمنع خديوى مصر من التخلي عن أي جزء من اراضيه، واتبع ذلك بمذكرة اخرى في 2 يناير 1884م اظهر فيها إستعداده لإعادة السودان الشرقي ومواني البحر الأحمر إلى السلطان العثماني وأن الحكومة المصرية سوف تركز جهودها للاحتفاظ بوادي النيل حتى الخرطوم جنوباً. 21. ولكن تلك المقترحات المصرية لم تجد موافقة من حكومة بريطانيا بل أرسل اللورد جرانفيلد وزير المستعمرات برقيته الشهيرة في يناير سنة 1884م وقال فيها (لا اري حاجة الي أن اوضح لكم إنه من الواجب مادام الاحتلال البريطاني المؤقت قائماً في مصر أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة إتباع النصائح التي ترى من الواجب إسداءها للخديوي في المسائل الهامة التي تستهدف فيها ادارة مصر وسلامتها

١٩ ميمونة ميرغني حمزة، المرجع السابق، ص ٩

٢٠ حسن احمد ابراهيم (بروفيسر) تاريخ السودان الحديث، دار النشر التربوى، السودان، ١٩٨٦م، ص

٦٤

٢١ المرجع نفسه، ص ٦٥

من الخطر، ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسؤولية الملقاه الان علي عاتق الحكومة البريطانية تضطرها إلى أن تصر على اتباع السياسة التي تراها، ومن الضروري أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لايسير وفقا لهذه السياسة).22 أهداف بريطانيا من إقرار سياسة إخلاء السودان:

وقد اختلفت الآراء حول هدف بريطانيا من إقرار سياسة إخلاء السودان وإلزام مصر بها وكانت كالآتي:23

أولاً / قد ارجع البعض بأن الانجليز ارادوا من إستخدام هذه السياسة متعمدين أن يخلقوا في السودان حالة تسمح لهم بتطبيق (نظرية الارض الخلاء التي لا صاحب لها) وإستغلال ذلك لخلق أساس قانوني تستند عليه في الإستيلاء على السودان أمام الدول الأوربية المنافسة لها أو غير الدول الأوربية مثل تركيا أبرز الطامعين في السودان .

ثانياً / وهنا كراى آخر يقف على قدم المساواة مع الراى السابق ويستند هذا الراى لتعرض حكومة جلاستون في بريطانيا لضغط شديد من اللورد هارتنجتون أحد زعماء حزب الأحرار الحاكم في بريطانيا الذي كان مدفوعاً بوخز الضمير على خلفية مشاركته في إختيار غردون لحكم السودان، ونتيجة لذلك قام بتهديد الحكومة بالإستقالة اذا لم تتبنى مشروع لإنقاذ غردون، ولانه كان احد الأثرياء البارزين والمؤثرين في الحياة السياسة وباعتباره احد أصحاب (ذوى الشعر المستعار) ويتزعم جماعة سياسية نافذة، إضطّر رئيس الوزراء البريطاني السير جلاستون للموافقة على تغير سياسة بريطانيا من (سياسة السلبية) (السياسة التفاعل مع أحداث السودان) وبدأت الحكومة البريطانية عازمة على إنقاذ غردون بأرسال حملة لهذا الغرض ولكن يد الأنصار كانت قد إستبقت هذه الحملة وإستطاعت فتح الخرطوم وإغتيال غردون على قصره.

ثالثاً / هذا بجانب العديد من التطورات الدولية والسباق الإستعماري الذي جعل بريطانيا تغير سياستها تجاه السودان والتي على رأسها الآتى 24:

أ / بدأت فرنسا تحاول الوصول لأعالي النيل مستهدفة بريطانيا التي إنفردت باحتلال مصر.

ب / كانت هناك المانيا تحاول إحتلال يوغندة للوصول لمنابع النيل.

ج / وحاول ملك بلجيكا الوصول لمناطق الكونغو وبحر الغزال .

ونتيجة لهذه التطورات الإستعمارية في إفريقيا أصبح لبريطانيا العديد من الأسباب للتراجع عن سياستها السلبية في السودان خاصة وفى إفريقيا عموماً، وبالفعل نلاحظ أن السياسة البريطانية قد تغيرت فى جنوب إفريقيا وفى غربها فى غانا ونيجريا وفى السودان، حيث قررت بريطانيا تنفيذ (مبدء التدخل العسكري المباشر) للإطاحة بحكومة الدولة المهدية، هذا بجانب النشاط الدبلوماسي البريطاني الذي يتخذ العديد من الأشكال السياسية وحسب ما يقتضي الحال وحسبما تواجه من ظروف ومشكلات، حيث نجدها على الرغم من تبنيها لسياسة الأرض الخلاء التي لا صاحب لها

٢٢ داود بركات، السودان المصري و مطامع السياسة البريطانية ، مؤسسة هنداوي للثقافة و النشر،

القاهرة، ص ٣٤

٢٣ عبد الفتاح عبد الصمد منصور (دكتور) العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي، الهينه

المصرية العامة للكتاب، ص ٢٠

٢٤ المرجع نفسه ، ص 21

ومحاولتها إذاعة ونشر ذلك نجدها تتمسك (بسياسة تكامل الدولة العثمانية) والتي من ضمنها تتمسك بالسيادة المصرية والعثمانية علي السودان وترفض إعتبار السودان أرض فضاء لا صاحب لها وخاصة عندما تواجه عدواً أو منافساً لها في وادي النيل يريد إقتطاع أجزاء من السودان، ونتيجة لهذه السياسة المتناقضة وذات الوجهين وما نجم عنها قررت بريطانيا سياسة إسترجاع السودان لاحقاً.25

وزارة نوبار باشا وإخلاء السودان:

ونتيجة لتلك البرقية التي أرسلها وزير الخارجية السير قرانفيل والتي في ظاهرها النصيحة ولكن تحمل في طياتها الأمر والتهديد تقدم رئيس الوزراء المصري شريف باشا بإستقالته من رئاسة الحكومة المصرية في 7/ يناير سنة 1884م قائلاً (اذا تركنا السودان فالسودان لن يتركنا) وذلك عملاً بالقاعدة التي سنّها اللورد غرانفيل وزير الخارجية البريطاني وهي (إما أن يخضع الموظف أو يستقيل) ثم ما لبث أن ابرق السير افلين بارنج المندوب السامي البريطاني باستعداد الحكومة البريطانية لتعين وزراء انجليز إذا تعذر وجود مصريين يقبلون تنفيذ أوامر الخديوي تحت إرشاد وتوجيه إنجليز عبر مندوبها السامي البريطاني في مصر.26

بعد إستقالة شريف باشا، قام بتشكيل الحكومة المصرية نوبار باشا الأرمني في 10 يناير 1884م، وكانت حكومته خاضعة للإحتلال البريطاني موافقة على أوامره، ونجدها قد وافقت على تنفيذ تعليمات بريطانيا بإخلاء السودان ولا شك أن ذلك الخضوع لإرادة الحكومة البريطانية كان ضربة قاضية لكرامة الخديوي وحكومته التي أصدرت تعليماتها التالية:27

- 1 / إخلاء السودان وترحيل الموظفين وسحب الحاميات المصرية التي بلغت 25000 ألف جندي
- 2 / كما صدر مرسوم آخر في 15 يناير ينص على إلحاق إدارة السودان بوزارة الحربية بدلاً من رئاسة الوزراء.
- 3 / شرعت الحكومة المصرية في دراسة مجموعة من الأسماء لإختيار حاكم مناسب للسودان يستطيع تنفيذ سياسة الإخلاء من السودان.

من بين الأسماء التي تم إقتراحها لتنفيذ سياسة الإخلاء كان الحكمدار المصري السابق عبد القادر حلمي باشا وذلك لخبرته السابقة في العمل في السودان، حيث يذكر له تحقيق العديد من النجاحات في حصار الثورة المهدية في كردفان وتحقيق العديد من الإنتصارات عليه في وسط السودان وكان ذلك منسجماً مع إرادة بريطانيا التي كانت راغبة في تعيين إحدى الشخصيات المصرية لهذه المهمة، ولكن فشل التفاهم بين عبد القادر حلمي والسير افلين بارنج المندوب السامي البريطاني الذي أخبر عبد القادر باشا حلمي بأن مهمته تنحصر في إخلاء السودان على أن يتم إعلان تلك السياسة بمجرد وصوله للخرطوم، ولكن عبد القادر حلمي إعترض على ذلك بحجة أن الإعلان والكشف عن نوايا الحكومة المصرية لإخلاء السودان يقود إلى الإرتباك وعرقلة الإنسحاب نفسه.28

- ونظراً لهذا الاختلاف تم صرف النظر عن الحكمدار السابق وسعى افلين بارنج لتعين ضابط بريطاني
- ٢٥ عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص ٢١
 - ٢٦ محمد فؤاد شكرى، مصر و السيادة على السودان، دار الفكر العربى، القاهرة، ص ٢٢٢
 - ٢٧ المرجع نفسه، ص ٢٢
 - ٢٨ محمد فؤاد شكرى، المرجع السابق ص 223

لتنفيذ هذه المهمة، وتحت ضغط الرأي العام والصحافة البريطانية تم تعيين غردون باشا حكاماً عاماً للسودان لتنفيذ سياسة إخلاء السودان وذلك لخبرته السابقة ولمعرفته بأحوال السودان وخبرته السابقة في الصين في القضاء على الحركات الدينية المتعصبة، وذلك لإرجاع الجنود والموظفين المدنيين والتجار إلى مصر. 29

غردون باشا وتنفيذ سياسة إخلاء السودان:

وصل غردون إلى القاهرة واستقبله الخديوي توفيق وقدم له فرماناً بتعيينه حكاماً عاماً على السودان ومنحه فرماناً آخرًا يطلب منه تنفيذ إخلاء السودان من الجنود والإداريين المصريين والأجانب وتدابير وسائل إجلاءهم بأمان من السودان وبعد إكمال هذه المهمة طلب منه الخديوي تشكيل حكومة نظامية تمنع تواصل الفوضى والثورة في أنحاء البلاد. ولكن هذا التفاهم والإتفاق الذي حدث بين غردون باشا والخديوي كان تحصيل حاصل لأن التفاهم كان قد تم مسبقاً بينه وبين حكومة بريطانيا على أن تكلفه بهذه المهمة باسم جلالة ملكة بريطانيا وليس باسم خديوي مصر، لأنه يعتقد بأنه ضابط بريطاني عظيم ينفذ الأوامر التي يكون له شرف تلقيها من جلالة الملكة، وهو لا يرضى بأي حال من الأحوال أن يكون مثلاً لخديوي مصر، فاجابته الحكومة البريطانية بأنه سيذهب للسودان ممثلاً للحكومة البريطانية وليس له أقل شأن مع الخديوي، ولكي يكون ذلك واضحاً فهو عليه السفر للخرطوم مباشرة عن طريق السويس إلى ميناء سواكن وسوف يقابله المندوب السامي البريطاني هناك، وقد تلقى بعض الأوامر السرية التي يجب أن ينفذها في السودان وهي: 30

1 / إخلاء مصر لممتلكاتها في السودان.

2 / إجلاء الجنود والموظفين المصريين.

3 / إستعادة السودان لمصلحة بريطانيا وحدها لاحقاً.

وبالفعل غادر غردون باشا القاهرة صوب الخرطوم في 26 يناير 1884م وقد صحبه الكولونيل ستيوارت وآخرين في مهمة لم تتجاوز العام، ولكن على الرغم من الصلاحيات الواسعة التي منحت له والخبرة الطويلة التي إكتسبها من خلال العمل في مديريات السودان إلا أن غردون فشل في مهمة إخلاء السودان وتعقدت مهمته حتى أصبحت مسألة انقاذه على سلم الأولويات بدلاً عن إنقاذه للعناصر الموجودة وقد كلف بإجلاءها، وقد ارتكب مجموعة من الأخطاء الجسيمة والفادحة التي حملته شخصياً مسؤولية (فشل سياسة إخلاء السودان) ووقوع العديد من الاوريين والمصريين في أسر الدولة المهدية، ويحاول الباحث هنا رصد هذه الأخطاء التي ارتكبها غردون او البعض منها وقد ادت في مجملها إلى فشل سياسة الإخلاء وسقوط الحكم التركي المصري في السودان ومقتل غردون نفسه مما فتح الباب لقيام الدولة المهدية. 31

٢٩ داود بركات، السودان المصري و مطامع السياسة البريطانية ، مؤسسة هنداوي للثقافة و النشر،

القاهرة، ص ٢٣

٣٠ داود بركات، المرجع السابق ، ص ٣٥

٣١ مكي شبكة، السودان عبر القرون ،المرجع السابق، ص ٣٩٩

أسباب فشل سياسة إخلاء السودان:

أولا / اكبر هذه الأخطاء التي أدت لفشل سياسة إخلاء السودان من الوجود العسكري والمدني التركي المصري يرجع إلى ذهاب غردون للسودان دون أن يصحبه جيش ولو مكون من عدد قليل، مما فتح الباب لمرافقية لإبداء الدهشة من ذلك التصرف حيث نجد أن الحكمدار عبد القادر حلمي قد نصحه بأن يصطحب معه جيش حتي لو تكون من الفين جندي، ورد غردون مستسلماً وقد سخر من ذلك بقوله (بأن الله معي) ولكن عندما وصل الخرطوم تبين له خطأ تصرفه واستعجب الأهالي لعدم وجود قوات برفقته ولكنه إستدرك بأن قال لهم انه يعتمد عليهم في إنجاز مهمته، وضح أن غردون يحاول الإعتماد على نفوذه الشخصي ولكن سلاطين باشا وصف ذلك بأنه قطرة في محيط وأنه لن يتمكن من إنهاء مهمته دون جيش.³²

ثانيا / ومن الإجراءات الخاطئة الاكثر خطورة التي ارتكبها غردون كان تنويره للمسؤولين في بربر عن مهمته الثانية وهي عزم الحكومة المصرية إخلاء السودان وقد أعلن غردون ذلك في إجتماع سري بحضور مدير بربر وعدد من العمد والمشائخ، وكان لإعلان تلك السياسة نتائج مدمره على مهمة غردون وعلى حياة الذين ترغب حكومة مصر في إجلأهم عن السودان، وقصد من إعلانه لسياسة الإخلاء كسب ولاء القبائل السودانية في صراعه ضد المهدي ولكن جاء الإعلان بنتائج عكسية كان يمكن لاي حصيف توقعها، حيث رأت القبائل بأن الحكومة المصرية سوف تغادر وسوف تتركهم لمصيرهم في مواجهه قوات المهدي لذلك سارع العديد من رجال القبائل بعد أن تكشفت لهم نوايا الحكومة بأن عملوا على الإلتحاق بجيوش المهدي، وقد صرح اللورد ايفلن بارنج بأن إعلان سياسة الإخلاء بانها من الأخطاء الكبيرة التي ارتكبها غردون وإستفاد منها الإمام المهدي الذي اظهر للجميع عدم جدوى الحكومة التي تحقب في أغراضها مسرعة وراغبة في ترك الجميع، وبالفعل ربح المهدي العديد من العناصر التي تسرب نقصان الأمل في التغير إلى نفوسهم.³³

ثالثا / في 18 فبراير وصل غردون إلي الخرطوم فكان أول ما عمله أنه أذاع منشوراً بتعيين المهدي حاكماً علي كردفان وإقترح الدخول معه في مفاوضات وطلب منه الإفراج عن الأسرى وأرسل إليه هدايا من الملابس الثمينة، وقد علق سلاطين باشا على هذه الخطوة بأنها كان يمكن أن تكون لها قيمة إذا كانت معه قوة عسكرية سار بها لكردفان لثم له ذلك، ولكن هذه الخطوة كانت عديمة الجدوى والنفع.³⁴ لان الأخبار بلغت المهدي في كردفان واصبح يعلم علماً تاماً بما يدور في مصر ذاتها حيث كان له من يوافيه باحوالها وقد كتب له احد أعوانه ووضح له بأن الحالة السياسية في مصر تنتقل من سوء إلى اسواء وأن حكومة مصر لاتقوى على تقديم المساعدة إلي حكومة السودان.³⁵ وكذلك علم المهدي بأن غردون جاء إلي الخرطوم وليس معه سوى عدد قليل من الحرس، بل أن المهدي قد تعجب من تصرف غردون بأن كيف يمنحه ملكاً علي كردفان بالكلام وقد حصل عليه بنفسه بقوة السيف وأنه (أي)

٣٢ سلاطين باشا، السيف و النار، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، مصر، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ٦٧

٣٣ عبد الفتاح عبد الصمد منصور، المرجع السابق، ص ٢٥

٣٤ سلاطين باشا المرجع السابق، ص ٦٧

٣٥ موسي عبد الله حامد، الثورة المهدية و العلاقات السودانية المصرية، بحوث المؤتمر العالمي لتاريخ المهدية، جامعة الخرطوم، دراسات في تاريخ المهدية، تحرير عمر عبد الرازق النقر، ١٩٨١م، ص ٥٣

غردون نفسه غير قادر على أن يسترده منه، مما جعل المهدي يرد عليه ويطلب منه أن يسلم الخرطوم ويحقن بذلك دمه ودم مواطنيه من المصريين والأجانب.³⁶

رابعا / من الإجراءات الصادمة التي إتخذها غردون ولم يحسن تقديرها وجاءت نتائجها عكسية بغير ما توقع حيث لا يغفر له (اباحته لتجارة الرقيق) بعد أن تم إبطالها في السابق، حيث أبلغ المسؤولين في بربر رسميا تعليق العمل بالاتفاقية الموقعة بين مصر وبريطانيا الخاصة بإلغاء تجارة الرقيق، بل أكد على عزمة على إصدار قرار يبيح العمل بتجارة الرقيق، ولم يدري بأن هذا الإجراء لن يخدم سوى تجار الرقيق أبرز مناصري الثورة المهديّة، وأكبر الحاقدين عليه، حيث هما الذين لم نسوا له بأنه هو من قام بطرد الجلابة من الجنوب في حربه ضد الزبير وخاصة عشائر الجعليين الذين يتوقع أن يكرهوه لا أن يتعاونوا معه وهم الذين فقدوا الكثير من أباهم وأبنائهم أو أقاربهم ولم ينسوا أن غردون كان السبب في ذلك، كما ثار الرأي العام في بريطانيا ضد هذا الإجراء بل تم إعتباره ردة كبيرة في مجال الحقوق الإنسانية، ولا يغفر له مقولته (بعدم قدرته على مواجهه تجارة الرقيق).³⁷

خامسا / من الأخطاء الكبيرة التي صاحبت اداء غردون خلال فترته القصيرة كحاكم عام على السودان إضاعته للكثير من الوقت في أمر تشكيل حكومة وطنية نظامية، مما خلق الكثير من الريبة التي شككت في نوايا مغادرته للسودان وجعل المستهدفين من الإخلاء غير راغبين في المغادرة ويقول سلاطين باشا بأن غردون أضاع الكثير من الوقت، وإن إخلاء السودان كان يمكن أن يتم بقليل من الجهد والمال والرجال ودون الحاجة لوجود غردون باشا حكمداراً في الخرطوم.³⁸

سادسا / شغل غردون نفسه بمسألة من سيخلفه على رأس الحكومة الوطنية في السودان وإقترح على الحكومة البريطانية شخصية الزبير باشا رحمة بل اسرع في طلبه من القاهرة، وكان في السابق قد ساءت العلاقات بينهما على اثر مقتل ابن الزبير سليمان ولكن هذه الصفحة قد طواها الطرفان، ولكن الحكومة البريطانية ابلغته عبر القنصل في مصر بأن الرأي العام في بريطانيا لا يحتمل ولا يقبل فكرة وصول الزبير لحكم السودان، مما جعل غردون يقول من العار على حكومة صاحبة الجلالة عدم الموافقة على عودة الزبير باشا للخرطوم لانه يعرف كيف يتعامل مع السودانيين وأدى هذا الرفض لنقصان ثقة غردون في حكومته البريطانية.

سابعا / من الأفكار غير المسئولة التي تعامل بها غردون خلال فترة حكمداريته على السودان بغرض تنفيذ سياسة الإخلاء، محاولته تهديد الجميع بانه يمكن أن يبحر بما لديه من سفن ويدخل في خدمة ملك بلجيكا ليوبولد اذا اصرت الحكومة البريطانية على تنفيذ سياسة الإخلاء.³⁹

ويمكن القول ختاماً إن غردون قد أضاع الكثير من الوقت في البحث في قضايا لا طائل منها وفي حوار ومكاتبات مع الإمام المهدي لا جدوى منها، وأن الحكومة المصرية والبريطانية كانتا على خطأ عندما إعتقدتا بأن معرفته السابقة بالبلاد التي خدم فيها وبعض الصفات الشخصية الخاصة به (غردون) مثل شجاعته وإشتهاره بالرفق بالفقراء قادرة على تسكين الثورة وتهده الأحوال، ولكن تلك الأخطاء فتحت الطريق للمهدي لإختبار قواته ولتجميع انصاره وقام بضرب حصار قاسى على العاصمة

٣٦ سلاطين باشا، المرجع السابق ، ص ٦٥

٣٧ سلاطين باشا، المرجع السابق، ص ٦٠

٣٨ عبد الفتاح عبد الصمد منصور، ص ٢٧

٣٩ مكي شببكة ، المرجع السابق، ص ٣٠٠

الخرطوم انتهى بمقتل غردون داخل قصره ولم تسعفه محاولات بريطانية لانقاذه بارسال حملات الانقاذ التي وصلت بعد 26 يناير 1885م حيث سقطت العاصمة الخرطوم في يد الغزاة ليعرف هذا الحدث ويصحح بفتح الخرطوم.

النتائج والتوصيات:

أولاً / النتائج :

- 1 / السياسة التي تبنتها بريطانيا العظمى خلال فترة الحكم التركي المصري في السودان هي (سياسة السلبية وعدم الإكتراث لما يحدث في السودان).
- 2 / أراد الانجليز من استخدام هذه السياسة متعمدين أن يخلقوا في السودان حالة تسمح لهم بتطبيق نظرية الأرض الخلاء التي لا صاحب لها) وإستغلال ذلك لخلق أساس قانوني تستند عليه في الإستيلاء على السودان أمام الدول الأوروبية المنافسة لها أو غير الدول الأوروبية مثل تركيا ابرز الطامعين في السودان .
- 3 / كانت سياسة الحكومة المصرية تجاه السودان خاضعة للإحتلال البريطاني موافقة على أوامره، ونجدها قد وافقت على تنفيذ تعليمات بريطانية بأخلاء السودان ولا شك أن ذلك الخضوع لإرادة الحكومة البريطانية كان ضربة قاضية لكرامة الخديوي وسياسة حكومته.
- 4 / إن سياسة الحكومة المصرية والبريطانية كانتا على خطأ عندما إعتقدتا بأن معرفه غردون باشا السابقة بالبلاد التي خدم فيها وبعض الصفات الشخصية الخاصة به (غردون) مثل شجاعته إشتهاره بالرفق بالفقراء قادرة على تسكين الثورة وتهدئه الأحوال.
- 5 / أصبح لبريطانيا العديد من الأسباب للتراجع عن سياستها السلبية في السودان خاصة وفي إفريقيا عموماً، وبالفعل نلاحظ أن السياسة البريطانية قد تغيرت في جنوب إفريقيا وفي غربها في غانا ونيجريا وفي السودان، حيث قررت بريطانيا تنفيذ مبداء (التدخل العسكري المباشر) للإطاحة بحكومة الدولة المهدية، بعد عن حققت أغراضها من سياسة السلبية وعدم الإكتراث لما يحدث في السودان.

ثانياً / التوصيات :

يوصي الباحث بأجراء مزيد من الدراسات حول سياسة بريطانيا ومصر نحو السودان خلال فترة الحكم التركي المصري خاصة بعد الإفراج عن مجموعة الوثائق البريطانية الخاصة بالسودان بتلك الفترة.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1 . إبراهيم فوزى، كتاب السودان بين يدي غردون وكتشنر، دار الكتب و الوثائق القومية ، مصر .
- 2 . قميوثي ميتشل، إستعمار مصر، ترجمة بشير السباعي، احمد حسان، مدارات للابحاث والنشر، 2012م .
- 3 . داود بركات، السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية ، مؤسسة هنداوى للثقافة والنشر، القاهرة.
- 4 . حسن احمد ابراهيم (بروفيسر) تاريخ السودان الحديث، دار النشر التربوى، السودان، 1986م.
- 5 . سلاطين باشا، السيف والنار، مؤسسة هنداوى للتعليم والثقافة، مصر، القاهرة، 2012م.
- 6 . شوقي الجمل، (دكتور) وعبد الله عبد الرازق، (دكتور) تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 1997م.
- 7 . عبد الرحمن الرافعى، مصر والسودان في أوائل عهد الإحتلال، دار المعارف، مصر، 1983م.
- 8 . عبد الفتاح عبد الصمد منصور (دكتور) العلاقات المصرية السودانية في ظل الإتفاق الثنائي، الهيئه المصرية العامة للكتاب.
- 9 . عصمت حسن زلفو، شيكان تحليل عسكري لحملة هكس باشا، شركة كررى للطباعة، الخرطوم.
- 10 . مكي الطيب شبيكة (بروفيسر) السودان عبر القرون، دار الجيل، بيروت، 1991م.
- 11 . مكي الطيب شبيكة، (بروفيسر) وادى النيل بين ثورتين، محاضرات معهد الدراسات الإضافية، جامعة الخرطوم ، 1965م
- 12 . محمد فؤاد شكري، مصر والسيادة على السودان، دار الفكر العربي ، مصر.
- 13 . محمد محمود السروجى (دكتور) دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، جامعة الاسكندرية، 1998م.
- 14 . محزون ، ضحايا مصر في السودان، مطبعة السفير الاسكندرية، 1935م.
- 15 . ميمونة ميرغنى حمزة (بروفيسر) تاريخ السودان الحديث 2، نشر جامعة السودان المفتوحة، 2007م.
- 16 . موسي عبد الله حامد، الثورة المهدية والعلاقات السودانية المصرية، بحوث المؤتمر العالمى لتاريخ المهدية، جامعة الخرطوم، دراسات في تاريخ المهدية، تحرير عمر عبد الرازق النقر، 1981م.
- 17 . نعيم شقير، تاريخ السودان، تحقيق محمد ابراهيم ابوسليم، دار الجيل بيروت 1980م.